



**Baudouin Dupret, Zakaria Rhani, Assia Boutaleb et Jean-No l Ferri  (dir.)- *Le Maroc au pr sent d'une  poque   l'autre, une soci t  en mutation* (Rabat/Casablanca: Centre Jacques-Berque/Fondation du Roi Abdul-Aziz Al Saoud, 2015), 1017 p.**

يرصد هذا الكتاب الجماعي الضخم والصادر عن "مؤسسة الملك عبد العزيز" و"مركز جاك بيرك" سنة 2015، جملة من التحولات التي عرفها المغرب الراهن في مختلف المجالات خلال العقود الأخيرة، وخاصة منذ تسعينيات القرن العشرين إلى اليوم. ويصل إلى تقييمات، متباينة أحيانا، لحدود هذه التحولات ومستوياتها واتجاهاتها، ويقدم المساهمون الخمسة والثمانون فيه (مغاربة وأجانب) بأربعة وسبعين مقالا في 1022 صفحة، تفسيرات مختلفة للعوامل المتحركة في ذلك، بحكم تعدد تخصصاتهم العلمية وتنوع المقاربات النظرية التي اعتمدها، من قبيل المجتمع المعقد لبول باسكون (Paul Pascon)، وانقسامية جون واتربوري (John Waterbury)، وثقل التقليديانية لعبد الله العروي، وغيرها.

ارتكز الكتاب على أحداث تنتمي إلى مرحلة الزمن الراهن كعتبات لإدراك هذه التحولات وتفسيرها، ومثال ذلك انتقال الحكم من الملك الحسن الثاني إلى قبضة الملك محمد السادس، وحكومة التناوب التوافقي، وأعمال هيئة الإنصاف والمصالحة، وحركة 20 فبراير، وغير ذلك. وهذا مع العلم أنها تنتمي إلى مدة زمنية سياسية قصيرة وسريعة وغير قادرة على استيعاب التحولات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذهنية التي تمر من أمام طويلة وبطيئة.

في المجال السياسي عرف المغرب منذ السنوات الأخيرة لحكم الحسن الثاني، كما يرد في هذا الكتاب، انفتاحا سياسيا تجلى في الانتقال من منطلق سنوات "الجمرة

والرصاص“ إلى الانفتاح على المعارضة السياسية الوطنية الذي أفرز تشكيل حكومة التناوب التوافقي بقيادة عبد الرحمان اليوسفي. وقد استمر هذا الانفتاح بعد تولي الملك الجديد مقاليد الحكم، فقد أنشأ ”هيئة الإنصاف والمصالحة“ في خطوة غير مسبوقه لطبي ملفات انتهاكات حقوق الإنسان التي وقعت خلال ما بات معروفا بسنوات ”الجمهر والرصاص“، ودعا إلى مفهوم جديد للسلطة، ونُظمت في عهده انتخابات كانت من نوعها الأقل تعرضا للاحتجاج في تاريخ المغرب، واعتمدت الجبهوية الموسعة. وفي إثر اندلاع ما بات معروفا أيضا بالربيع العربي وتحت وطأة احتجاجات حركة 20 فبراير التي أدخلت المغرب في دينامية اجتماعية غير مسبوقه، قام الملك بإصلاح دستوري سنة 2011، احتفظ له بصلاحيات استراتيجية و بسلطاته الدينية والعسكرية والدبلوماسية والأمنية وفصل بين وظيفته السياسية (رئيس للدولة) ووظيفته الدينية (أمير للمؤمنين)، لكنه وسع الصلاحيات التنفيذية للحكومة، وجعل البرلمان مصدرا للتشريع. وبعد إقرار الدستور، نظمت انتخابات تشريعية وصل على إثرها حزب العدالة والتنمية ذي المرجعية الإسلامية إلى رئاسة الحكومة.

ويتضح مما سلف أن المغرب بدأ صيرورة الانتقال نحو الديمقراطية، لكنه حسب ما يفهم من محتويات الكتاب، انتقال طويل غير مكتمل ولم ينتج عنه تحول عميق في بنية الدولة والنظام السياسي. ويتبين أن هذا النظام يتميز بحركة دائبة من التكيف والتحين تراوح بين التقدم الديمقراطي والنكوص السلطوي، وبتنشيط الإرث التقليدي وإحياءه عبر الأشكال البروتوكولية والرمزية التي تسمح بتجديد الملكية، ينتج عنه تجاذب بين إرادتين، الأولى ذات رغبة حقيقة في التغيير، والثانية تتخوف من إصلاحات يخشى أن تفضي إلى هدم النظام القائم أو تغير من توازناته. وتتحكم في ترجيح هذه الإرادة أو تلك وضعية موازين القوى وحركة البنيات الاجتماعية العميقة والظرفيات المتغيرة والإكراهات الدولية والفرص المتاحة.

وبموازاة هذه الدينامية السياسية، شهدت المنظومة القانونية والحقوقية المغربية عدة تحولات في مسار بناء وتكريس دولة الحق والقانون، من أبرزها تقوية الطابع الوضعي للقوانين باستثناء الأحوال الشخصية التي يغلب عليها الفقه الإسلامي، وإدماج القوانين الدولية والمرجعية الحقوقية العالمية في المنظومة القانونية المغربية، وتعديل القانون الجنائي بما يتوافق عموما مع ذلك. كما أنجز المغرب ”عدالة انتقالية“ (أعمال هيئة الإنصاف والمصالحة)، وتبنى دستورا جديدا سنة 2011، وعمل على إصلاح منظومة العدالة سنة 2013.

ويبدو من خلال ما يستشف من بعض محتويات الكتاب أن هذه التغييرات تظل غير كافية للحديث عن اكتمال مسار بناء دولة ومجتمع الحق والقانون، فثم إشكالات تعترض هذا المسار، منها استمرار ثقل التقليديانية في تدبير الدولة، وهذا ما يفضي إلى تأويل رئاسي تقليدي للدستور، وعدم واقعية القوانين بسبب التباين بين أطرها النظرية والواقع الاجتماعي والثقافي، إضافة إلى ضعف فعاليتها حيث يسجل فارق كبير بين النص والممارسة، يعود في جزء كبير منه إلى عدم استقلالية القضاء.

ويسجل هذا التأليف الجماعي، فيما يخص المجال الديني، صعود الإيديولوجية الإسلامية منذ السبعينات بعد سيادة إيديولوجيات علمانية وطنية ويسارية خلال الستينات من القرن الماضي. وهكذا تأسست حركات إسلامية من أبرزها جماعة العدل والإحسان، (مرجعية صوفية سياسية ومعارضة ممنهجة للنظام السياسي)، وحركة التوحيد والإصلاح (المشاركة السياسية من خلال حزب العدالة والتنمية). ومزجت الحركتان، اللتان كسبتا مساحات واسعة في المجال الإعلامي والثقافي والجامعي والسياسي، بين الدين والسياسة. وإثر هذا الصعود وقع صراع بينها وبين التيارات الحديثة، خاصة فيما يتعلق بعلاقة الدين بالسياسة وقضايا المرأة والهوية واللغة، استعمل فيه الطرفان خطاباً مزدوجاً لإثبات مواقفهم، فالإسلاميون انفتحوا على المعارف الحديثة لدعم رؤاهم الدينية، والحداثيون عادوا إلى المعارف الدينية لتقوية تصوراتهم العلمانية. وبهذا فقد تحول الدين تدريجياً من فضاء الثقافة إلى ساحة الإيديولوجية.

وفي العقدين الأخيرين، طفا إلى السطح تيار ديني آخر يصطلح على تسميته بالسلفية الجهادية، يوصف بالتشدد ويتهم بالسعي إلى تغيير نظام الحكم. وقد تعرض كثير من رموزه للاعتقال غداة تفجيرات الدار البيضاء سنة 2003، وبعد سنين السجن قام كثير منهم بمراجعات أفضت إلى تخليهم عن كثير من أفكارهم السابقة واندماجهم في الحياة السياسية والحزبية.

ولمواجهة الصعود الكبير لتيار الإسلام السياسي والسلفي، اعتمدت الدولة سياسة جديدة لتدبير الشأن الديني تقوم على تقوية الوحدة المذهبية للمملكة المتمثلة في العقيدة الأشعرية والمذهب المالكي والتصوف. وفي هذا الإطار، يسجل الكتاب مفارقة كبيرة، ففي تناقض كبير مع الحداثة التي وقع تبنيها على صعيد الخطاب الرسمي ولترسيخ الشرعية الدينية للملكية في مواجهة منافسيها الدينيين، تدعم الدولة أشكال التدين الشعبي، بما فيها تلك الخرافية والموغلة في الماضي والتي تعتقد في بركة الأولياء

وقدراتهم الاستشفائية الخارقة. ويندرج في ذلك دعمها للزوايا (البوتشيشية نموذجاً) والمواسم الطرقية (بوياء عمر مثلاً) وتقديم الهبات للشرفاء.

وفي ظل هذه التعددية الدينية الناتجة عن تنوع الطلب والعرض الديني، والتي تتعمق بفعل تأثير وسائل الإعلام العابرة للحدود، وفي ظل تحكم الرهانات السياسية في تدبير المسألة الدينية، فإن القيام بإصلاح ديني حقيقي، حسب ما يستخلص من الكتاب، أصبح أمراً عسير التحقيق ومغيباً في أجندة أكثرية الفاعلين.

وتعد وضعية المرأة وعلاقات النوع داخل المجتمع من المجالات التي عرفت تغييرات كبيرة في اتجاه التحول من مجتمع ذكوري يضع المرأة في مرتبة دنيا، إلى مجتمع ينشد المساواة ومشاركة المرأة بقوة في الحياة العامة. وقد ساهم في تسريع هذه التحولات انفتاح المجتمع على العالم، ودور الإعلام، والتصاعد التدريجي لثقافة حقوق الإنسان والمرأة، وتطور الوعي النسائي.

ويمكن أن نميز في هذا التطور، من خلال المقالات الواردة في طيات الكتاب، بين إيقاعين زمنيين متباينين، هما الزمن السياسي والقانوني الذي أسهم في تسريع هذا التحول من أعلى (الدولة)، ومن أبرز مظاهره توسيع حضور المرأة في المؤسسات السياسية وإصلاح مدونة الأحوال الشخصية سنة 2004. ثم الزمن الثقافي والاجتماعي الطويل الذي يساهم أحياناً في مقاومة التغيير، ويتميز باستمرار ثقل تمثلات الذاكرة الجماعية المستقاة من الموروث الثقافي والديني التقليدي والتي تنتج صوراً نمطية يقع تداولها عن طريق اللغة والخطابات المشتركة وتسعى إلى الحط من قيمة المرأة.

وقد شهد الميدان الاقتصادي المغربي تطورات مهمة خلال العقود الثلاثة الأخيرة التي تلت سياسة التقويم الهيكلي المتبعة في المغرب خلال ثمانينات القرن الماضي، تمثلت أهم تجلياتها في ترسيخ الطابع الليبرالي للاقتصاد المغربي، وتنوع الأنشطة الاقتصادية بتشجيع القطاعين الصناعي والخدمي، واعتماد سياسة المشاريع الاقتصادية الكبرى (الطرق السيارة والموانئ والمناطق السياحية والصناعية...) والمخططات التنموية (المغرب الأخضر، أليوتيس...)، وتنوع الشركاء التجاريين العالميين.

وقد ساهم ذلك في تحسن أداء الاقتصاد المغربي، لكن ذلك لم يصل، حسب التحاليل الاقتصادية الواردة في الكتاب، إلى مستوى التغيير البنوي. فما زال هذا الاقتصاد خاضعاً لتقلبات المناخ وإكراهات الوضع الاقتصادي العالمي، وما زال الميزان التجاري

يسجل عجزا كبيرا. ولم ينعكس هذا التحول على مستوى التنمية البشرية، فعلى الرغم من التراجع الطفيف التدريجي الحاصل في نسب الفقر، ظل المغرب عرضة للمعاناة من حدة التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وبقيت معدلات النمو المحققة غير قادرة على امتصاص البطالة. وعلى الرغم من إطلاق المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الرامية إلى تحسين المؤشرات البشرية، ظلت النتائج في مجموعها غير كافية. وهذا ناهيك عن تحكم السياسة في الاقتصاد، والذي يتجلى في ما يسميه البعض بـ "المخزن الاقتصادي" الذي يجد من الحرية والمنافسة الاقتصادية.

وفضلا عما سلف ذكره، قدم بعض المساهمين في هذا الكتاب الجماعي لوحة مختصرة لجملة من التحولات السوسولوجية التي عرفها المغرب. فمن جهة، بدأت المؤشرات الدالة على وقوع التحول في المجتمع المغربي منذ بداية القرن العشرين من وضعية المجتمع القبلي القائم على أساس انقسامي ووعي جماعي يهيمن على الأفراد إلى مجتمع التضامن العضوي يتميز بتنوع الوظائف الاجتماعية وبتقسيم لا متناهي للعمل ووعي جماعي يسمح بحرية الفرد واندماجه في المجتمع عن طريق مؤسسات الأمة العصرية كالمدرسة والحزب والنقابة والجمعية. وعلى الرغم من هذه التحولات العميقة، ظلت المورفولوجية القبلية حاضرة بقوة، وخاصة على مستوى التقسيم الإداري والانتخابات وحتى في الحقل الحزبي.

ومن جهة ثانية، عرف المغرب خلال القرن الماضي انفجارا ديموغرافيا بفضل التحسن الحاصل في الأوضاع المعيشية والصحية والاقتصادية. وأصبح في نهاية هذا القرن يعيش انتقالا ديموغرافيا من النظام الديموغرافي التقليدي إلى النظام العصري. حيث بدأت تراجع نسب الولادة والخصوبة في إثر اعتماد عمليات تنظيم النسل. وقد أحدث ذلك تغييرات سكانية كبيرة تجلت في بداية تراجع نسب الشباب واتساع نسبة الشيخوخة، والانتشار الواسع للأسرة النووية، وارتفاع معدل سن الزواج ونسبة العزوبة وانخفاض النمو الديموغرافي، وهو ما يطرح تحديات كبرى خاصة على مستوى تدبير أنظمة التقاعد والرعاية الصحية للمسنين.

ومن جهة ثالثة، يلاحظ ارتفاع ظاهرة التمدين، بسبب الهجرة القروية خصوصا، حيث تفوق نسبة التمدين أكثر من نصف السكان حاليا بعدما كان القرويون يمثلون حوالي 90% في بداية القرن المنصرم، وي طرح ذلك مشاكل على مستوى تدبير المدن وتوسعها وتهيئتها. غير أن بعضا من محتويات الكتاب ترصد وجود ظواهر اجتماعية

سلبية، من قبيل التفاوت الاجتماعي والتعليمي والمجالي، وانتشار الفقر والبطالة وأطفال الشوارع، مما يشجع بقوة على خيار الهجرة نحو الخارج.

وقد انعكست هذه التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى تدبير المجال؛ حيث انتقل المغرب من الجهوية كأداة للحكم (الجهة الجغرافية والاقتصادية) إلى الجهوية كوسيلة للتنمية (الجهة الوظيفية). وفي هذا الإطار أطلقت الجهوية الموسعة سنة 2010، في سياق مشروع الحكم الذاتي لحل قضية الصحراء، وأقرها دستور 2011. وقد قسم المغرب إلى اثني عشرة جهة اعتمادا على معايير الانسجام والوظيفية والتكاملية والفعالية، وانطلق التطبيق بعد الانتخابات الجماعية سنة 2015. ويستخلص من محتويات الكتاب أن الجهوية الموسعة تشكل بداية مسار نحو حكم ذاتي للكيانات الجهوية. وعلى الرغم من ذلك، فإن إدراك هذه الغاية يظل محكوما بهاجس وصاية الدولة المركزية بالاعتماد أساسا على الأجهزة التابعة لوزارة الداخلية، وبعدم قدرتها على التخلي عن بعض صلاحياتها لاختصاصات الجهات.

وقد عرف تطبيق التنمية المستدامة وحماية البيئة دفعة قوية منذ التسعينيات إلى الآن. وتمثل ذلك في سن ترسانة تشريعية، وإقامة عدة مؤسسات، فضلا عن اعتماد استراتيجية وطنية لحماية البيئة والميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة سنة 2009. وتبدو التنمية المستدامة على المستوى النظري بمثابة القلب الموجه للسياسات العمومية، لكن ذلك يواجه صعوبات شتى على مستوى التطبيق، إذ تتخذ السياسات العمومية في أحيان كثيرة اتجاهات بعيدة عن الإطار النظري والتشريعي بسبب التعارض الحاصل بين منطق التنمية المستدامة وإكراهات التنمية الاقتصادية. كما يلاحظ أن حضور مفهوم التنمية المستدامة متواضع على المستوى المحلي، خصوصا فيما يتعلق بدور الجماعات المحلية والمجتمع المدني.

وحسب ما جاء في هذا الكتاب الجماعي، فإن أشكال الإبداع الثقافي من سينما وفنون تشكيلية ومسرح وأدب وموسيقى وترجمة ونشر الكتب قد عرفت تطورات كمية وكيفية كبيرة، خاصة في ظل الدعم الرسمي من قبل الدولة منذ نهاية الثمانينات والتسعينات (الدعم المالي، توفير البنيات التحتية، تنظيم المهرجانات). ولكن هذه السياسة الرسمية لم تتمكن من التحول إلى رافعة للثقافة المغربية، إذ ظلت بعض هذه الأشكال تعاني من الركود (المسرح مثلا) ومن منافسة التلفزيون وغيره من وسائل الإعلام الحديثة، فضلا عن تراجع البنيات وانتشار ظاهرة القرصنة (السينما والموسيقى) وسيادة الضعف على

مستوى الكتابة الإبداعية (السيناريو السينمائي) والقدرات التخيلية (الكتابة المسرحية والأدبية)، ناهيك عن المشاكل ذات الصلة بترويج هذه الأعمال، والعزوف عن القراءة، وبالتالي فإن المغرب لا يتوفر إلى حدود الساعة على صناعة ثقافية وفنية حقيقية.

ويتبين من الكتاب أن المغرب أصبح بلدا متعدد اللغات، دون أن يتضح أن استعمال المغاربة لبعض اللغات الأجنبية، ولو بكثرة وبشكل يومي، لا يجعلها من لغاتهم. وقد وُصفت العربية الفصحى باللغة المهيمنة نظرا لكونها لغة رسمية للدولة ولغة المقدس الديني والعبادات الإسلامية، ولم تتم الإشارة إلى ما يعتبره المدافعون عنها استهدافا لها وتحجيبا لحضورها في الإدارة والاقتصاد والإعلام والتعليم، ولضعف الجهود المبذولة لتطويرها بما يجعلها متلائمة مع متطلبات العصر. وتوجد إلى جانبها العربية الدارجة التي تشكل لغة المجال غير المهيكل، لكنها بدأت تتحول من لغة شفوية فقط إلى لغة مكتوبة، خاصة في الصحافة، وإلى لغة للإبداع (الزجل والمسرح والسينما). أما الأمازيغية التي تستعمل في التواصل الشفاهي بين عدد كبير من المغاربة، خاصة في البوادي، فقد عانت من التهميش والإقصاء بفعل هيمنة الإيديولوجية العروبية منذ الاستقلال، لكنها بدأت تفرض نفسها تدريجيا، خاصة منذ التسعينيات، بفعل ظهور جمعيات ثقافية تدافع عنها. كما بدأت الدولة تفتح على اللهجات بعد خطاب العرش لسنة 1994، الذي أشار بإيجابية إلى مسألة تدريسها. وفي سنة 2002 انتهى الأمر بالإعلان عن تأسيس المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية الذي أنيطت به مهام النهوض بوضعية الأمازيغية على المستوى الأكاديمي والثقافي والبيداغوجي، وسنة واحدة بعد ذلك أدمجت اللغة الأمازيغية في النظام التعليمي، أي أنه بعد هذا المسار الطويل الذي حققت فيه الأمازيغية هذه المكتسبات غيرها، نص الدستور الحالي على أنها لغة رسمية إلى جانب العربية. غير أن تفعيل هذا الطابع الرسمي لم يتحقق بعد على أرضية الواقع، وذلك في انتظار إصدار قانون تنظيمي يوضح سبل هذا التفعيل وآلياته.

وظل جزء من النخبة في المغرب يستعمل اللغة الفرنسية التي تأتي لها أن تحافظ على حضور كبير على المستوى المؤسساتي وفي القطاعات الإعلامية والبنكية والاقتصادية والتعليم، لكنها ظلت تعتبر إرثا استعماريًا في التمثيل الجماعي. ولم يوضح المساهمون في هذا الكتاب الرهانات السياسية التي تجعل هذه اللغة تكرر هيمنتها في المغرب على الرغم من تراجعها عالميا، وفي ظل تزايد اقتناع وإقبال المغاربة على الإنجليزية باعتبارها لغة العلم والتقنية والثقافة والحداثة والتواصل في العالم.

ومجمل القول أن هذا الكتاب يتميز بغنى المعلومات الواردة فيه، وتباين وعمق مقارباته في التحليل والتفسير وتنوع مرجعياته المعرفية، بشكل يتكامل أحيانا ويتعارض أحيانا أخرى. ولهذا يمكن اعتباره مرجعا أساسيا ومهما للباحثين في تاريخ المغرب الراهن وتحولاته الشاملة؛ إذ يبين باللموس أن المغرب يعرف دينامية حقيقية وتغييرات كبيرة في مختلف المجالات بفعل سيادة نوع من الإرادة الذاتية الداخلية أو نتيجة لإكراهات السياق الدولي وضغوطاته المتلاحقة. غير أنه لم يصل مع ذلك إلى مستوى التحول العميق ولم يدرك التغيير الجذري بالقدر الكافي الذي يدخل به في عالم الحداثة. ويتفق المساهمون في الكتاب على أن المغرب يعيش حالة انتقال سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي عسير وطويل وغير منته من التقليد إلى الحداثة، دون أن يوضحوا المقصود بهاذين المفهومين. هل يعتبرون أن التقليد كله منبوذ ويجب تجاوزه نهائيا؟ أم أنه تقليد يتوفر على بعض عوامل القوة المساعدة على ولوج الحداثة، والتي يجب استيعابها وتطويرها وتجاوز عوامل الضعف؟ وما المقصود بالحداثة؟ هل يجب على المغرب أن يستنسخ التجارب العالمية الجاهزة؟ وأيها توافقه في ظل تعددها واختلافها أحيانا؟ أم أن عليه أن يبني حداثته الخاصة في علاقة مع خصوصياته الثقافية؟ لم يجب الكتاب عن هذه الأسئلة، بل يمكن القول إن الفكر والعقل المغربي على العموم لم يحسم فيها بصفة نهائية. لكن الأكيد، والذي لا يختلف فيه المساهمون في الكتاب أن المغرب يتحرك ويتغير.

**عبد العزيز الطاهري**  
جامعة محمد الخامس بالرباط